22 August 2024
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملا بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 21 آب/أغسطس 2024 موجهة إلى رئيسة اللجنة من البعثة
الدائمة لسان مارينو لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية سان مارينو لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006)، وبالإشارة إلى مذكرة الرئيسة المؤرخة 2 آب/أغسطس 2024، تتشرف بأن تقدم طيه تقرير جمهورية سان مارينو عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2375 (2017) بشأن تدابير الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 21 آب/أغسطس 2024 الموجهة إلى رئيسة اللجنة من
البعثة الدائمة لسان مارينو لدى الأمم المتحدة

تقرير سان مارينو بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2375 (2017)

على غرار القرارات السابقة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اتخذت جمهورية سان مارينو خطوات لتنفيذ الأحكام الواردة في القرار 2375 (2017).

وتصبح التدابير المعتمدة من خلال قرارات مجلس الأمن واجبة النفاذ في سان مارينو من خلال قرارات كونغرس الدولة (الحكومة)، التي تنص على قائمة بالتدابير الواجب إنفاذها وتقوض السلطات المختصة في سان مارينو بتنفيذها.

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017، اعتمد كونغرس الدولة في سان مارينو القرار رقم 6 بشأن أحكام تنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (مرفق طيه مع مرفقاته)، ويتضمن ذلك ما يلي*:

(أ) التدابير التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) القائمة التي وضعتها وتتعهد بها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

وعملاً بالقانون رقم 57 المؤرخ 29 آذار/مارس 2019، والمعنون "تدابير لمنع ومكافحة وقمع تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة البلدان التي تهدد السلم والأمن الدوليين"، فإن التعديلات التي تُدخل على قوائم الكيانات والأفراد التي تضعها لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن (بما في ذلك اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)) وتتعهد بها وتحيلها تعتبر واجبة النفاذ تلقائياً فور تلقيها من قبل وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المالية، وهي وحدة الاستخبارات المالية في سان مارينو، وهما جهتا التنسيق في هذا الصدد. ولا تزال التعديلات تنشر على قسم مخصص على الموقع الشبكي لوزارة خارجية سان مارينو.

* الوثائق المشار إليها محفوظة لدى الأمانة العامة ومتاحة لمن يود الاطلاع عليها.